قراءة سياسية تحليلية

إعداد: د. فؤاد ربايعة – باحث في العلاقات الدولية

أوروبا والقضية الفلسطينية بين الدعم المشروط وحدود التأثير السياسي

بعد أكثر من ثلاثة عقود على تأسيس السلطة الفلسطينية، تقف العلاقة مع أوروبا أمام مفارقة يصعب تجاوزها: ساعد التمويل الأوروبي على بناء مؤسسات يُفترض أن تصبح مؤسسات دولة، بينما استمر الاحتلال في تقليص الأرض والموارد والصلاحيات اللازمة لقيامها. ومن هنا لا يكفي قياس هذه العلاقة بحجم المنح أو عدد الاعترافات بفلسطين، فالسؤال الأهم هو ما إذا كانت أوروبا تستطيع حماية الغاية السياسية التي أنفقت من أجلها، أم أن مساعداتها باتت تضمن استمرار إدارة فلسطينية داخل واقع يزداد ابتعاداً عن السيادة.

أعادت حرب غزة وما رافقها من دمار واسع واتهامات بالإبادة الجماعية طرح هذا السؤال بحدة. وقد كشفت الاعترافات الجديدة بفلسطين، وإجراءات بعض الحكومات ضد الاستيطان وتصدير السلاح، عن إمكان تحوّل يتجاوز المساعدات. لكن أوروبا لا تتحرك بإرادة واحدة، فدعم الفلسطينيين مالياً قد يتعايش لدى الدولة نفسها، مع حماية إسرائيل سياسياً أو تسليحها. لذلك تتناول هذه القراءة المسار منذ تأسيس السلطة عام 1994 حتى أيلول 2026، مع التركيز على الاتحاد الأوروبي، وإدراج بريطانيا بوصفها قوة أوروبية خرجت منه عام 2020. وتنطلق من أن الفرصة الفلسطينية تكمن في تحويل التفاوت بين العواصم إلى التزامات عملية، مع تجنّب اعتبار كل إعلان بداية تحوّل استراتيجي مكتمل.

من بناء السلطة إلى شروط المانحين

لا يمكن فصل العلاقة عن خلفيتها التاريخية. فقد أسهم وعد بلفور عام 1917 وسياسات الانتداب البريطاني في تهيئة الظروف لقيام إسرائيل واقتلاع الفلسطينيين. غير أن تحميل الاتحاد الأوروبي، الذي نشأ لاحقاً مسؤولية مؤسسية مباشرة عن تلك المرحلة يخلط بين حقب وكيانات مختلفة. الأجدى استحضار هذا الإرث لفهم المسؤوليات السياسية المتفاوتة: لبريطانيا تاريخ استعماري في فلسطين، ولألمانيا علاقة خاصة بأمن إسرائيل متصلة بالمحرقة، بينما تطورت مواقف دول أوروبية أخرى باتجاه الاعتراف بالحقوق الوطنية الفلسطينية. وهذا الاختلاف يفسّر جانباً من تباين السياسات الراهنة، من دون أن يجعل التاريخ عذراً للإفلات من مقتضيات القانون الدولي.

مع قيام السلطة عام 1994، أصبح بناء المؤسسات مدخلاً أوروبياً لدعم التسوية. وتجاوزت مساعدات الموازنة العامة للاتحاد للفلسطينيين 2.7 مليار يورو بين 1994 و2006. لكن فوز حماس في انتخابات 2006 كشف أن التمويل مرتبط أيضاً بالخيارات السياسية، إذ عُلّق معظم الدعم المباشر للسلطة، وأُنشئت آلية مؤقتة لتلبية احتياجات السكان، ثم بدأت آلية "بيغاس"

عام 2008. وبحلول تموز 2026 مرّ عبرها 3.8 مليار يورو من الاتحاد والدول الأعضاء وشركاء آخرين، لدعم مجالات تشمل الرواتب المدنية والحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية. ولا يجوز جمع هذه الأرقام باعتبارها مساعدات من الجهة نفسها، فهي تخص فترات وآليات ونطاقات تمويل مختلفة.

توضح حزمة الأعوام 2025 إلى 2027، البالغة سقفاً معلناً يصل إلى 1.6 مليار يورو، استمرار الرهان الأوروبي على بقاء المؤسسات. وتشمل نحو 620 مليوناً لدعم الموازنة، و576 مليوناً للتعافي والاستقرار تتضمن مساهمة سنوية للأونروا قدرها 82 مليوناً، إضافة إلى قروض محتملة تصل إلى 400 مليون من بنك الاستثمار الأوروبي، خاضعة للموافقة. وهذه التزامات وأدوات مختلفة، وليست كلها أموالاً صُرفت إلى خزينة السلطة. وقد حفظ هذا الدعم خدمات ووظائف وقدرة مؤسسية يصعب تعويضها، لكنه لم يمنح الفلسطينيين سيطرة على الحدود أو الموارد أو الإيرادات المحتجزة لدى إسرائيل.

وفي تقديري تكمن المشكلة في تحول مشروع بناء الدولة تدريجياً إلى تمويل بقاء مؤسساتها، فيما تظل السيادة مؤجّلة. فحين تدفع أوروبا لإصلاح ما يُدمّر، وتعويض ما يحجبه الاحتلال، من دون تغيير السلوك المنتج للخسائر، تصبح المساعدة جزءاً من إدارة الأزمة. ولا يعني ذلك أن وقف التمويل يخدم الفلسطينيين، بل إن استمراره يحتاج إلى حماية سياسية تمنع تحويله إلى تعويض دائم عن غياب الحل. كما أن تجنب انهيار السلطة يخدم الاستقرار الذي تريده أوروبا، ويخفف عن إسرائيل تبعات الانهيار، وبالتالي فالعلاقة تبادل مصالح غير متكافئ، وليست منحةً أخلاقية من طرف واحد.

تظهر حدود هذا التبادل بوضوح في شروط الإصلاح، ولا سيما المناهج التعليمية. فقد ربطت المفوضية الدعم ببرنامج يشمل الإدارة والمالية والحماية الاجتماعية والتعليم، وأكدت في اجتماع المانحين في تشرين الثاني 2025 أن العمل في المجالين الأخيرين لم يكتمل. وفي قرار صدر في نيسان 2024، طالب البرلمان الأوروبي بمعالجة المضامين التي عدّها تحريضية أو معادية للسامية، والالتزام بمعايير اليونسكو للسلام والتسامح. لكنه أشار أيضاً إلى أن الاتحاد لا يموّل طباعة الكتب مباشرة، وأن الأونروا لا تضع المنهاج الفلسطيني. وهذه تفرقة ضرورية بين مسؤوليات الجهات، وبين مطالب البرلمان وآليات الصرف التي تديرها المفوضية.

والأهم أن الموقف الأوروبي نفسه ليس حكماً ثابتاً على جميع الكتب. ففي 13 تموز 2026، أعلنت المفوضية تقدماً في مراجعة كتب الصفوف من الأول إلى الرابع، وفي مواءمة المنهاج مع معايير اليونسكو، مع الدعوة إلى استكمال بقية الصفوف. يفتح ذلك مجالاً لمقاربة فلسطينية تجمع تطوير التعليم ورفض ما يسمى بالتحريض مع حماية الرواية الوطنية. فتدريس النكبة والاحتلال والحقوق الفلسطينية لا يساوي التحريض على اليهود، كما أن حماية الهوية لا تبرر مادة تحض على الكراهية. ولا تكفي الأدلة المتاحة للقول إن الاتحاد الأوروبي يشترط محو التاريخ الفلسطيني من المناهج. والأجدى أن يتركز النقاش على ما يُطلب تعديله، والمعايير المعتمدة، ومن يملك القرار النهائي بشأن هذه التعديلات.

المطلوب إذن مراجعة فلسطينية للمناهج يشارك فيها المختصون، وتنطلق من حق شعبنا في تعليم أبنائه تاريخه وتضحياته، وترسيخ اعتزازهم بهويتهم وحقوقهم الوطنية. ويمكن في هذا الإطار تقييم الملاحظات الأوروبية، والأخذ بما يخدم تطوير التعليم، والبحث عن لغة وصياغات تتيح التفاهم مع الشركاء الأوروبيين، مع الحفاظ على مضمون المنهاج الوطني وروايته

للتاريخ الفلسطيني وواقع الاحتلال. فالمراجعة لا تعني التسليم باتهامات التحريض، ولا ينبغي ربط استمرار الدعم بالتنازل عن الهوية والذاكرة الوطنية. وفي المقابل ينبغي أن تقترن المطالب الأوروبية بالتزامات تكفل حماية المدارس الفلسطينية وحق الطلبة في التعليم.

أوروبا المتعددة بين الاعتراف والضغط

تُظهر إسبانيا أن الانتقال من الإدانة إلى الإجراء ممكن حين تتوافر إرادة حكومية. فبعد اعترافها بفلسطين عام 2024، أعلنت في أيلول 2025 حزمة شملت حظر السلاح وإجراءات بشأن عبوره، وحظر استيراد منتجات المستوطنات، ومنع دخول بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير، إلى جانب دعم الفلسطينيين والأونروا. وتكمن قيمة هذا المسار في وصل الموقف السياسي بأدوات اقتصادية وقانونية. لكن قدرة مدريد على تغيير الحساب الإسرائيلي تتوقف على اتساع المشاركة الأوروبية، حتى لا تبقى إجراءاتها محصورة في سوق وطنية تستطيع إسرائيل الحد من أثرها.

وسلكت فرنسا طريقاً يركز على بناء ائتلاف دبلوماسي. فقد قادت مع السعودية المؤتمر الدولي بشأن حل الدولتين، وأعلنت اعترافها بدولة فلسطين في 22 أيلول 2025. وتنبع أهمية فرنسا من وزنها الأوروبي وعضويتها الدائمة في مجلس الأمن، ومن قدرتها على وصل التحرك الأوروبي بالشركاء العرب. غير أن الاعتراف على أهميته القانونية والسياسية، لا يوقف وحده مصادرة الأرض أو يفتح المعابر. وتبدأ قيمته العملية حين يغيّر طريقة التعامل مع الاحتلال، ويقترن بحماية التمثيل الفلسطيني ومقومات الدولة المعترف بها.

أما بريطانيا، فقد أعلنت في 8 أيلول 2026 التوجه إلى حظر استيراد سلع المستوطنات، واستهداف أنشطة وشركات تسهم في توسعها، ومنع الترويج لها. وقدّرت الحكومة تطبيق النظام الجديد خلال ستة إلى تسعة أشهر، بالتوازي مع إجراءات فورية بحق مستوطنين متطرفين. والتمييز هنا أساسي: الحديث عن حظر يستهدف اقتصاد الاستيطان، مع استمرار التجارة مع إسرائيل داخل الخط الأخضر، وعن مسار معلن لم يكتمل تنفيذه.

وجاء الرد الإسرائيلي بإعلان إغلاق القنصلية البريطانية في القدس الشرقية، وإنهاء برنامج تدريب بريطاني لقوات الأمن الفلسطينية، وإبعاد البريطانيين عن مركز تنسيق غزة. ولوّح وزير الخارجية جدعون ساعر بإجراءات ضد السلطة، قائلاً إنها "لن تكون محصنة" إذا وقفت خلف خطوات كهذه. وظهرت في أوساط حركة الاستيطان مطالب بتفكيك السلطة ومعاقبتها على نشاطها السياسي والقانوني في الخارج. وتشير هذه المطالب إلى أن أوساطاً إسرائيلية ترى في النشاط الدبلوماسي الفلسطيني عاملاً مؤثراً في تنامي المساندة الأوروبية، وتسعى إلى معاقبة السلطة على هذا التحرك وردعها عن مواصلة جهودها السياسية والقانونية في الساحة الدولية. وهنا تبرز معضلة النجاح الدبلوماسي: قد تتسع المساندة الخارجية بينما تضيق قدرة المؤسسات على الاستفادة منها. ولذلك يحتاج كل تقدم إلى ترتيبات تحمي المستفيد الفلسطيني من العقاب الذي يليه.

في المقابل تُظهر ألمانيا صعوبة تصنيف الدول إلى مؤيدة أو معادية للفلسطينيين بصورة مطلقة. فهي شريك إنمائي، لكن علاقتها بأمن إسرائيل تحدّ من استعدادها للضغط عليها. وفي أيلول 2026 طلبت إسقاط قضية صادرات السلاح إلى إسرائيل

أمام محكمة العدل الدولية، بعدما كانت قد استأنفت صادرات إثر قيود مؤقتة في 2025. لذلك ينبغي تقييم الموقف الألماني من خلال سياساته العملية، فالمساعدات المقدمة للفلسطينيين لا تلغي التناقض مع تسليح إسرائيل. ولتوسيع الدعم الأوروبي للحقوق الفلسطينية، تحتاج الدبلوماسية الفلسطينية إلى العمل مع ألمانيا وغيرها من الدول المترددة في الضغط على إسرائيل، وتشجيعها على اتخاذ مواقف وإجراءات أكثر فاعلية، بالتوازي مع تعزيز التعاون مع الدول التي تبنّت بالفعل خطوات داعمة للفلسطينيين.

ويمتد الانقسام إلى القضاء الدولي، فقد أعلنت إيرلندا في تشرين الثاني 2024 استعدادها لتوقيف نتنياهو تنفيذاً لمذكرة المحكمة الجنائية الدولية، بينما سجلت المحكمة عدم امتثال المجر لطلب توقيفه أثناء زيارته في نيسان 2025. ويختلف ذلك قانونياً عن منع دخول وزير بقرار وطني، فحظر السفر أداة سياسية، وتنفيذ مذكرة المحكمة التزام قضائي له شروطه وإجراءاته. والمغزى السياسي أن الاحتكام الأوروبي إلى القانون يفقد بعض قوته حين يتباعد الإعلان والتطبيق. أما شعبياً فأظهر استطلاع يوغوف في ست دول أوروبية في حزيران 2025 نظرة سلبية إلى إسرائيل تراوحت بين 63 و70 في المئة. يرفع هذا التحول كلفة التساهل مع سياساتها، لكنه لا ينتج تلقائياً أغلبية انتخابية أو قراراً حكومياً موحداً.

كيف يتحول الدعم إلى تأثير سياسي

يزداد وزن الخيار الأوروبي في ظل سياسة إدارة ترامب تجاه الفلسطينيين. فقد كرّس الأمر التنفيذي الصادر في 4 شباط 2025 منع تمويل الأونروا، الذي سبقه حظر تشريعي أميركي، بما عمّق الضغط على مؤسسة أساسية لخدمات اللاجئين. غير أن أوروبا لا تصبح بديلاً كاملاً لواشنطن بمجرد سد بعض الفجوة المالية، فالولايات المتحدة تحتفظ بأدوات تأثير أمني وسياسي لا تملك أوروبا ما يماثلها. والأجدى فلسطينياً توسيع هامش التحرك الأوروبي المستقل، مع ربطه بالشركاء العرب والدوليين، بدلاً من انتظار انتقال شامل لمركز الوساطة من واشنطن إلى بروكسل.

ولا يعود ضعف التأثير الأوروبي إلى غياب أدوات الضغط وحده، فقد بلغت تجارة السلع بين الاتحاد وإسرائيل 43.3 مليار يورو في 2025، أي 31.7 في المئة من تجارة إسرائيل في السلع مع العالم. لكن استخدام هذا الوزن الاقتصادي للضغط على إسرائيل يصطدم بخلافات الحكومات الأوروبية وتباين مصالحها. لذلك يبدو توسيع المشاركة في إجراءات محددة، كتقييد تجارة المستوطنات والتحقق من مكان إنتاج السلع ومراجعة تراخيص تصدير السلاح، أكثر واقعية من انتظار إجماع أوروبي على تغيير العلاقة مع إسرائيل بكاملها. ويجب التمييز بين إلغاء الإعفاءات الجمركية لمنتجات المستوطنات وحظر استيرادها، فإلغاء الإعفاءات لا يمنع دخول هذه المنتجات إلى الأسواق. ولهذا ينبغي تقييم المواقف الأوروبية على أساس الإجراءات المنفذة فعلياً.

ومن الأفكار التي تستحق الدفع بها تحويل شروط المانحين إلى تعهدات متبادلة قابلة للمتابعة: تلتزم السلطة بالشفافية وإصلاح الإدارة والتعليم، وتقابلها التزامات أوروبية بالسعي لحماية المشروعات الممولة، والمطالبة بالتعويض عن تدميرها، والدفاع عن تحويل الإيرادات الفلسطينية وعن استمرار التمثيل والبرامج الدبلوماسية. وتُراجع الالتزامات في تقرير دوري يشمل سلوك الطرف المعرقل لعمل المؤسسات أيضاً. بهذه الصيغة يصبح استمرار قدرة الفلسطينيين على الحكم معياراً للنجاح،

إلى جانب جودة إنفاقهم للمساعدات. وهي لا تعفي السلطة من إصلاح تحتاجه داخلياً، بل تمنع تحميلها وحدها مسؤولية نتائج لا تتحكم في شروطها.

خلال العامين المقبلين يرجح هذا التحليل استمرار الدعم المشروط مع توسع متفاوت في إجراءات الضغط، أكثر من نشوء سياسة أوروبية موحدة تفرض تحولاً حاسماً. يدعم هذا الترجيح تلاقي الحكومات على منع انهيار مؤسسات السلطة الفلسطينية، مقابل تباعدها بشأن الوسائل المكلفة لإسرائيل. ويصبح المسار الأكثر تقدماً ممكناً إذا نُفذت التعهدات البريطانية، واتسعت الإجراءات الإسبانية إلى شركاء أكبر، وربطت فرنسا الاعتراف بحماية مادية وسياسية. أما المسار المعاكس فيتمثل في تعطيل الإجراءات أو تخفيفها بفعل تغير الحكومات والضغط الإسرائيلي والأميركي، مع عودة التركيز على المساعدات وحدها.

ويمكن تقييم تطور الموقف الأوروبي من خلال ثلاثة أسئلة: هل تدخل قرارات حظر سلع المستوطنات حيز التنفيذ وتخضع لرقابة فعلية؟ وهل تتمسك الدول الأوروبية بإجراءاتها إذا ردّت إسرائيل باستهداف مصالحها أو المؤسسات الفلسطينية؟ وهل تسهم المساعدات في تقوية المؤسسات وتنمية الاقتصاد الفلسطيني وتوفير فرص العمل، بما يقلل الحاجة إلى الإغاثة الطارئة؟ فهذه النتائج أهم من عدد بيانات التأييد. وعلى الدبلوماسية الفلسطينية تحديد مطالبها من كل دولة بحسب قدرتها على التأثير، وتوسيع التعاون مع البرلمانات ومنظمات المجتمع المدني. وبالتوازي، تعزز السلطة صدقيتها بالمحاسبة والمشاركة، لأن قوة الشرعية الداخلية تدعم التحرك الدبلوماسي في الخارج.

خاتمة

تُظهر التجربة أن الدعم الأوروبي ساعد على بقاء المؤسسات الفلسطينية، بينما ظل تأثيره في إنهاء الاحتلال وتحقيق السيادة الفلسطينية محدوداً. ومع ذلك تتيح الاعترافات بدولة فلسطين والإجراءات ضد الاستيطان فرصة لتعزيز الدور السياسي الأوروبي، إذا تبعتها خطوات عملية ومستمرة لحماية الحقوق الفلسطينية. فلا يصح اختزال أوروبا في الإرث الاستعماري لبعض دولها أو في مساعداتها الراهنة، ولا افتراض أن خلافها مع الحكومة الإسرائيلية يعني تبنيها كامل الحقوق الفلسطينية. والمطلوب فلسطينياً تعزيز كفاءة المؤسسات وشفافيتها ومحاسبتها، وتوسيع المشاركة السياسية عبر الانتخابات، بالتوازي مع دبلوماسية تحوّل التقدم في المواقف الأوروبية إلى حماية ملموسة للأرض والمؤسسات والحقوق. ويكون التحول الحقيقي يوم لا تعود المساعدة تعوّض الفلسطينيين عن الخسارة فقط، بل تسهم السياسة الأوروبية في منع تكرارها.

المصادر والمراجع

1. **محكمة المدققين الأوروبية**، "الدعم المالي المباشر للسلطة الفلسطينية، التقرير 14 لعام 2013، الفقرات 11 إلى 15"، 2013.
الرابط المباشر للمصدر

2. **المفوضية الأوروبية**، "دعم الفلسطينيين والتعافي المبكر في غزة وآلية بيغاس"، 13 تموز 2026.
الرابط المباشر للمصدر

3. **المحكمة الجنائية الدولية**، "قرار عدم امتثال المجر لطلب توقيف نتنياهو، الوثيقة 462"، 24 تموز 2025.
الرابط المباشر للمصدر

4. **إنترفاكس الروسية**، "إصلاح الإدارة الفلسطينية وشروط المساعدة الأوروبية"، 20 تشرين الثاني 2025.
الرابط المباشر للمصدر

5. **البرلمان الأوروبي**، "القرار 2233/2024 بشأن تنفيذ الموازنة، الفقرات 197 إلى 203"، 11 نيسان 2024.
الرابط المباشر للمصدر

6. **المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للتجارة**، "تجارة الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل، بيانات 2025"، اطلاع 12 أيلول 2026.
الرابط المباشر للمصدر

7. **الحكومة الإسبانية**، "إجراءات وقف الإبادة في غزة ودعم الشعب الفلسطيني"، 9 أيلول 2025.
الرابط المباشر للمصدر

8. **الجمعية الوطنية الفرنسية**، "الاعتراف بفلسطين، الإجابة الحكومية عن السؤال 7087"، 16 كانون الأول 2025.
الرابط المباشر للمصدر

9. **الخارجية البريطانية**، "بيان وزير الخارجية أمام البرلمان بشأن إسرائيل وفلسطين، النسخة العربية"، 8 أيلول 2026.
الرابط المباشر للمصدر

10. آر **بي كا الروسية**، "العقوبات البريطانية والرد الإسرائيلي بإغلاق القنصلية"، 9 أيلول 2026.
الرابط المباشر للمصدر

11. **البيت الأبيض**، "الأمر التنفيذي بشأن منظمات الأمم المتحدة، المادة 3 الخاصة بالأونروا"، 4 شباط 2025.
الرابط المباشر للمصدر

12. **الحرة، يحيى قاسم**، "عقوبات المستوطنات تشعل مواجهة إسرائيلية أوروبية"، 9 أيلول 2026.
الرابط المباشر للمصدر

13. **يوغوف، ماثيو سميث**، "استطلاع النظرة إلى إسرائيل في ست دول أوروبية"، 3 حزيران 2025.
الرابط المباشر للمصدر

14. **رويترز**، "إيرلندا تعلن الاستعداد لتوقيف نتنياهو بموجب مذكرة الجنائية الدولية"، 22 تشرين الثاني 2024.
الرابط المباشر للمصدر